
السلطوية فى التربية العربية

مقال من إعداد

د / أحمد فريد محمود

مدرس أصول التربية

كلية التربية النوعية جامعة المنصورة

مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة

العدد التاسع عشر – يناير ٢٠١١

السلطوية فى التربية العربية

إعداد

د/ أحمد فريد محمود*

يحمل هذا الكتاب رقم (٣٦٢) من سلسلة عالم المعرفة الصادرة عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أبريل ٢٠٠٩، للأستاذ الدكتور/ يزيد عيسى السورطى، أستاذ أصول التربية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الهاشمية بالأردن.

استهل المؤلف كتابه بمقدمة أوضح فيها مفهوم السلطوية بأنها "الخضوع التام للسلطة ومبادئها بدلاً من التركيز على الحرية"، ثم حددها فى التربية العربية بأنها "ظاهرة تربوية تمتد جذورها فى البنية الاجتماعية العربية التقليدية التى تخشى إطلاق القوى الإبداعية وتنكرها وتحاول كبتها وتشجع الانقياد والامتثال والإذعان والاتكال والتقليد والمحاكاة وتعمل على التكيف والاندماج ضمن البنى الاجتماعية القائمة بغض النظر عن سلبياتها"

أما الفصل الأول من فصول الكتاب السبعة فكان عنوانه (مظاهر السلطوية فى العملية التعليمية - التعليمية)، فقد عرض لأشكال السلطوية فى :

- **السلطوية فى طرق التدريس**: باعتماد التلقين فى معظم المدارس والجامعات العربية، مما يعمق التسلط والاستبداد لدى المعلم ويؤكد الإذعان والخضوع من جانب الطلاب، وتشجيعهم على الاتكالية والسلبية وضعف قدرتهم على الفهم والتحليل والاستنتاج والتفكير الناقد. ومن أسباب انتشار التلقين أنه وسيلة سهلة لتوصيل كثير من المعلومات فى وقت قصير، وكثرة عدد الطلاب وكذا المواد النظرية فى المناهج، بالإضافة إلى اعتماد إعداد المعلمين أنفسهم على التلقين من قبل.
- **السلطوية فى المناهج الدراسية**: إذ لا يشارك من يقوم بتنفيذها من معلمين وغيرهم فى مراحل إعدادها وتنفيذها وتقويمها وتطويرها، حيث يتم اقتباسها من مناهج غير عربية، وتركيزها على المعرفة وليس المتعلم، واعتبار الكتاب المقرر المصدر الأوحى للمعرفة.
- **السلطوية فى التقويم التربوى** الذى أصبح فى بعض الأحيان غاية تسلطية تثير الرعب والقلق فى نفوس الطلاب وأبائهم؛ حيث يركز على قياس ما يحفظه الطلاب، ولا يتسم بالشمول والاستمرار والموضوعية وعدم القدرة على التشخيص والعلاج، ويؤدى إلى بروز النزعة الفردية بدلاً من الروح الجماعية وتفشى المنافسة السلبية لا التعاون.

ثم انتقل المؤلف إلى الفصل الثانى وعنوانه (مظاهر السلطوية فى الجانب الإدارى للتربية) التى تتمثل فى الأعراض التالية:

- **السلطوية فى الإشراف التربوى**؛ الذى يمارس كعملية سلطوية تفتيشية لتخويف المعلم وإظهار نقاط ضعفه مع جهد بسيط فى مساعدته للتغلب عليها، فيتحول المعلم إلى تلميذ والمشرف معلماً سلطوياً يلقن ويعاقب بعشوائية غالباً، رغم أن جوهر الإشراف التربوى هو إقامة تفاعل بين المعلم والمشرف من أجل تغيير إيجابى فى سلوك المعلم.
- **السلطوية فى الإدارة التربوية**؛ رغم ظهور تطورات عالمية كبيرة فى الإدارة التربوية، إلا أنها فى بعض الدول العربية تتسم بغلبة طابع التسلط والمركزية الشديدة فى معظم القرارات المنظمة للعمل على مستوى إدارة التعليم المدرسى والجامعى على السواء.
- **السلطوية فى الإدارة الصفية**؛ تركز الإدارة الصفية على تحقيق النظام داخل الصف الذى يعد شرطاً لإنجاز التعلم. وهناك اتجاهان للإدارة، هما الاتجاه الوقائى باستخدام الاستراتيجيات الكفيلة بتجنب المشكلات الصفية قبل وقوعها، أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه العلاجى السلطوى الذى يعتمد على معالجة المشكلات وحلها بعد وقوعها.
- ويقوم الاتجاه الوقائى فى إدارة الصف على عدة أركان من أهمها:
- توفير تعليم فعال من خلال إلمام المعلم بكل ما يجرى فى الصف، وتنفيذ عدة أنشطة صفية فى وقت واحد، والانتقال من نشاط إلى آخر بهدوء وتقديم المادة التعليمية بسرعة مناسبة، وتنويع النشاطات التعليمية الصفية بهدف رفع دافعية الطلاب للتعلم .
- توفير بيئة مادية ونفسية ملائمة للتعلم تساعد على نجاحه وتجعل الطلاب أكثر انخراطاً فى التعلم.
- تحديد واضح لقواعد السلوك وتعليماته للوقاية من المشكلات السلوكية البسيطة.
- اتخاذ إجراءات وقرارات مسبقة قبل البدء بالتدريس مثل تكوين المعلم صورة عن طلابه والأنشطة التى سيقدمها، مما يضىء على قراراته وتدرسه موضوعية أكثر وتنظيماً وتقل فرص ظهور مشكلات سلوكية فى الصف.
- إقامة علاقات إيجابية داخل الصف من خلال التفاعل مع وطلابه، وبين الطلاب بعضهم البعض، وبين المعلم وزملائه وأولياء الأمور، مما يدعم بيئة التعلم وتجنب كثير من المشكلات السلوكية.
- التركيز على تنمية الضبط الداخلى الذاتى لدى الطلاب، فتزداد قوة التعلم، ويقل عدد المشكلات السلوكية وحدتها بعيداً عن الإكراه والقوة اللذان يؤديان إلى نتائج عكسية.

خصائص الاتجاه العلاجي في إدارة الصف

ينصب اهتمام هذا الاتجاه نحو فرض الضبط والصمت وعدم المشاركة حتى ولو باستخدام القوة، واعتبار الضبط هدفاً مما يجعل التعلم أمراً ثانوياً، ويحدث هذا النمط بعد حصول المشكلات الصفية، مما يضعف تحصيل الطلاب وإنجازهم ويخلق لديهم اتجاهًا سلبياً نحو المعلم والتعلم والنظام المدرسي. وهكذا يفترق هذا الاتجاه إلى روح المبادرة والتوقع؛ حيث تحدث المشكلات فجأة دون أن يخطط المعلم للتعامل معها، فيتخبط في اتخاذ إجراءات عشوائية، فضلاً عن عدم التركيز على إقامة علاقات إيجابية مع الطلاب.

بعد ذلك انتقل المؤلف إلى وصف الاتجاه السائد في الإدارة الصفية في الوطن العربي الذي يتسم بضعف إدارة الصف الوقائية، إذ ينتشر في كثير من المدارس العربية التوتر وعدم التفاعل وسوء الظن بين المعلمين وطلابهم بسبب اهتمام معظم المعلمين بفرض النظام بالقوة، فقل احترام الطلاب للمعلمين وخروج الطلاب على النظام، وعدم اهتمامهم بالدراسة والغش في الامتحانات كما أن العلاقات بين الطلاب تتسم بالتنافس وعدم التعاون والعنف أحياناً.

السلطوية في العلاقة بين المعلم والطالب

في مراحل التعليم قبل الجامعي بسبب تزايد الأخطاء السلوكية الناتجة عن ضعف النظرة الاجتماعية لمهنة المعلم، وضعف المتابعة الأسرية للأبناء، واستحالة فصل التلميذ المشاغب من المدرسة، وانتشار أفلام العنف. ويمتد هذا التوجه السلطوي إلى الجامعة بسبب زيادة أعداد الطلاب وزيادة الأعباء التدريسية والبحثية على الأساتذة وصعوبة الأوضاع المعيشية التي يواجهها كثير منهم. وتمتد الظاهرة إلى مرحلة الدراسات العليا؛ حيث تقوم العلاقة أحياناً على الاستعلاء واتباع أساليب القهر الفكري من الأستاذ والخوف واستخدام التملق والنفاق من الطالب.

وبعد عرض مظاهر السلطوية في الجانب الإداري للتربية، تناول المؤلف - في الفصل الثالث - مظاهرها في الحرية الأكاديمية، التي تعني "غياب القيود والإكراه والإجبار والقهر عن نشاطات البحث والدراسة والتدريس في الجامعات ومراكز البحث، وهي تعد من الشروط الأساسية لأي مؤسسة جامعية تريد أن تحظى بالثقة والاحترام".

ورصد المؤلف ثلاثة عناصر متشابكة للحرية الأكاديمية هي حرية أعضاء هيئة التدريس في البحث عن الحقيقة وحققهم في نشرها وتعلمها، وتطوير المعرفة من خلال الدراسة والإنتاج والتدريس والكتابة، وضمان أمنهم الوظيفي والاقتصادي، وحقهم في نقد البرامج التعليمية والسياسات الجامعية وتعديلها، وحرية الإسهام في الأنشطة المجتمعية واختيار القيادات الإدارية والأكاديمية. أما العنصر الثاني فهو الاستقلال الإداري والمالي والثقافي للجامعة دون تدخل خارجي، وحقها في تنظيم برامجها التعليمية ومناهجها. وآخر هذه العناصر هو حرية الطلاب في التعبير عن آرائهم والمشاركة في تقرير ما يدرسونه واختيار تخصصاتهم وفق ميولهم ومؤهلاتهم، وحقهم في

الإبداع ومراعاة استعداداتهم، وتوفير المساواة وتكافؤ الفرص لهم، ومشاركتهم فى إدارة شؤون كلياتهم عبر مجالس واتحادات الطلاب.

ووصف المؤلف مشكلات واقع الحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية، ومنها:

- غموض معنى الحرية الأكاديمية واختلاف مفهومها من جامعة لأخرى ومن فرد لآخر نظراً لحدوثها كموضوع وغياب القوانين والتشريعات العربية المتعلقة بها.
- ضعف حرية الأستاذ الجامعى فى البحث العلمى والتدريس بسبب قلة الاطمئنان الاجتماعى والفكرى وتواضع إمكانات المكتبات والمختبرات وقلة تشجيع الباحثين الجادين.
- التسلط الإدارى الجامعى عبر البيروقراطية والمركزية التى تعيق مسيرة الأساتذة فى كثير من الجامعات العربية، وهجرة ذوى الكفاءة منهم والحد من حرية من بقى تدريسياً وبحثياً وفكرياً وحتى فى اختيار القيادات الإدارية من رؤساء الأقسام إلى رؤساء الجامعات.
- ضعف الاستقلال الإدارى والمالى للجامعة، بسبب تبعية أكثر الجامعات العربية للدولة إدارياً وتمويلًا وحدائث إنشاء معظم الجامعات وضعف تقاليدها وعدم وضوح دورها.
- ضعف الحرية الأكاديمية للطلاب فى طلب العلم والإقبال على التعلم، بسبب ضعف فاعلية وتنوع المناهج وطرق التدريس ووسائل التقويم، والعلاقة التسلطية بين الطلاب والأساتذة.
- اختفاء الحرية الأكاديمية من قوائم الجامعات العربية، بسبب حداثة الاهتمام بها وحدائث غالبية الجامعات العربية نفسها، وضعف الوعى بأهمية الحرية الأكاديمية.

ثم انتقل المؤلف إلى توضيح أسباب ضعف الحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية

فقسّمها إلى :

- أسباب سياسية تتمثل فى سلبية الواقع السياسى السائد فى عدد من الدول العربية.
- أسباب تاريخية؛ حيث تستمد الجامعات العربية منظومة معرفتها وثقافتها من أيديولوجية الطبقات التى كانت وراء نشأتها.
- أسباب اجتماعية؛ إذ تغيب الحرية عن كثير من الأوساط الاجتماعية العربية.
- ثم قدم المؤلف اقتراحات لتطوير الحرية الأكاديمية فى الجامعات العربية مثل:
- توضيح معنى الحرية الأكاديمية وتحديد محتواها وضوابطها.
- دعم أعضاء هيئة التدريس مادياً ومعنوياً وتوفير المناخ اللازم للتدريس والبحث والنشر وخدمة المجتمع.
- إقامة الجامعات على أسس ديمقراطية وشورية.
- إشاعة الحرية فى المجتمع.
- منح الجامعات قدرًا كبيراً من الاستقلال الإدارى والمالى.
- إعطاء الطلاب حقهم فى حرية اختيار تخصصاتهم وبرامجهم.

ووضع المؤلف للفصل الرابع عنوان (السلطوية وشيوع الأمية والتمييز التربوي) ليؤكد على أن التمييز التربوي يعد أهم مظاهر التسلط التربوي لما فيه من إقصاء وتفرقة، وأن الأمية هي أبرز أشكال التمييز التربوي لأنها نزع حق التعلم من الأفراد دون حق، مما يعوق تقدمهم وكذا مجتمعهم، وحدد المؤلف أسباب لانتشار الأمية في الوطن العربي ومنها :

- الأسباب التاريخية؛ بسبب سيطرة الاستعمار على معظم النظم التربوية العربية.
- الأسباب الاقتصادية؛ إذ يعد الفقر سبباً رئيساً لانتشار الأمية.
- الأسباب السياسية؛ فضعف الاستقرار السياسي وضعف الاهتمام بمبدأ تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان في معظم الدول العربية أدى إلى كثرة التغيير في الأنظمة التربوية.
- الأسباب الاجتماعية؛ كانتشار بعض العادات الاجتماعية الخاطئة مثل الاعتقاد بعدم أهمية تعليم الفتيات.
- الأسباب الجغرافية؛ إذ ينصب الاهتمام بتوزيع الميزانيات التعليمية أحياناً على المدن الكبرى أكثر من القرى.
- الأسباب السكانية؛ فالزيادة السكانية المرتفعة تقلل من مجارة النظم التربوية لها مما حرم كثير من الأفراد من الالتحاق بالتعليم.
- الأسباب الثقافية؛ حيث أدى تدنى المستوى الثقافي لكثير من الآباء والأمهات إلى جعلهم أقل دافعية لتعليم أبنائهم، فزاد نطاق الأمية.
- الأسباب التعليمية؛ كعدم توفير التعليم لكل من هم في سن التعليم الإلزامي، وضعف ارتباط ما يتم تعليمه بالحياة، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب.

وحدد المؤلف عدة خطوط يمكن إتباعها للحد من الأمية في الوطن العربي مثل:

- النظر إلى الأمية على أنها مشكلة حضارية وعدم قصرها على أمية القراءة والكتابة.
- تجفيف منابع الأمية من خلال تعميم التعليم الإلزامي ومحو أمية الكبار.
- معرفة حجم الأمية والعقبات التي تعترض القضاء عليها وحصر الإمكانيات المتاحة.
- تطوير نظم التعليم والقضاء على المشكلات المؤدية إلى الأمية.

ويعد أن عرض المؤلف للسلطوية المتمثلة في شيوع الأمية، انتقل إلى السلطوية المتمثلة في التمييز التربوي محدداً إياه في "تغييب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية"، واعتباره أحد أشكال التسلط، عبر حرمان أفراد أو فئات من حقوقها التربوية دون وجه حق. ثم صنف المؤلف مظاهر التمييز التربوي في الوطن العربي إلى:

- التمييز التربوي الطبقي؛ حيث يتحيز التعليم لمصلحة الأغنياء بدرجة ما.
- التمييز التربوي على أساس الجنس؛ بترجيح كفة الذكور على حساب الإناث.
- التمييز التربوي الجغرافي؛ إذ لم تتحقق المساواة المطلقة بين أبناء الريف والحضر.
- بعد ذلك انتقل المؤلف لرصد أسباب التمييز التربوي في الوطن العربي، فحددها في:

- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية؛ فالمجتمعات العربية التى يسيطر عليها التمييز الاجتماعى والاقتصادى قلما تسلم من ظاهرة التمييز التربوى.
- الأسباب التاريخية؛ حيث كان الاستعمار حريصاً على حرمان الشعوب التى احتلها من التعليم ليقتل فيها الطموح والمعرفة التى تؤدى إلى تحديه ومقاومته.
- الأسباب السياسية؛ فبعض الأنظمة العربية لا تساوى بين المواطنين، بل تعتمد إلى محاباة الفئة القليلة الموالية النافذة إلى السلطة.
- الأسباب التعليمية؛ مثل نقص عدد المدارس وافتقارها إلى التجهيزات والوسائل التعليمية والأنشطة الدراسية وقلة توافر المعلمين المؤهلين وعدم توافق مفردات المناهج مع الخصائص المتنوعة لبيئات الريف والبادية.

ثم انتقل المؤلف إلى حصر نتائج التمييز التربوى فى الوطن العربى فى إعادة إنتاج التمييز فى المجتمع، وزيادة التسرب والرسوب وتهديد الأمن الاجتماعى والتربوى. وحتى يمكن التقليل من حدة ظاهرة التمييز التربوى، فإنه ينبغى إتباع خطوات عديدة منها:

- تعميم التعليم واتخاذ إجراءات جادة للقضاء على الأمية.
- شمول الريف والبادية فى كل خطط التنمية.
- تحقيق المساواة والعدالة للجميع ومحاربة التمييز بصوره كافة.
- مساهمة القطاع الخاص والجمعيات الخيرية فى دعم تعليم الفئات المحرومة والمهمشة.
- زيادة مستوى الإنفاق على التعليم وتأكيد مجانيته.

واستهل المؤلف الفصل الخامس وعنوانه "السلطوية المتمثلة فى التسليح التربوى"، مؤكداً على أن التسليح التربوى يحول التربية من كونها رسالة سامية إلى سلعة تجارية، ثم عرض لمظاهر التسليح التربوى فى الوطن العربى ومنها:

- الدروس الخصوصية؛ التى باتت مرضاً مزمناً تراكمت أسبابه وتفاقت أعراضه يصيب انتشاره الجسم التعليمى بالضعف والهزال.
- المدارس والجامعات الخاصة؛ حيث انسحبت بعض الحكومات العربية تدريجياً من مسئولية تمويلها للتعليم بحجة كونه عبئاً غير محتمل.
- المناهج الدراسية؛ بعد تحول المنهج فى كثير من المدارس والجامعات العربية إلى مجرد "مذكرات" يروجها "مؤلفوها" بهدف الربح السريع.
- البحث التربوى؛ حيث ينظر بعض الباحثين إلى البحث التربوى كسلعة تؤدى بهم إلى تحصيل درجة علمية أو ترقية بغض النظر عن مستوى ذلك البحث.
- الامتحانات؛ حيث تكثر الشكوى من صعوبة الأسئلة أو قصر الوقت المخصص لها، فتقدم الوزارة بعض التنازلات فى تقدير الدرجات استرضاء للشكوى.
- وأرجع المؤلف التسليح التربوى إلى عدة أسباب منها:

- أسباب اقتصادية؛ مثل تطبيق كثير من الدول العربية لسياسات الانفتاح الاقتصادى، فلم تعد التربية خدمة بل أصبحت أحد صور الاستثمار المالى.
 - أسباب ثقافية؛ إذ يشيع نمط ثقافى يؤكد على المنفعة الذاتية والخاصة.
 - أسباب سياسية؛ فالنظرة السلعية تحكم أحياناً بعض الأنظمة السياسية العربية.
 - أسباب اجتماعية؛ فكثير من المجتمعات العربية أصبحت تتسم بالتفكك الاجتماعى وتزايد التنافس على اقتناص المكاسب والاستحقاقات الاجتماعية.
 - أسباب فلسفية؛ فتأثر التربية العربية بالفلسفة البرجماتية عزز توجه السلى فيها.
 - العولمة؛ إذ يعتبر تسليع التربية من أهم المضامين التربوية للعولمة.
- وفى صدر الفصل السادس وعنوانه (اللفظية والماضوية فى التربية) أكد المؤلف أن اللفظية التربوية تحول التربية من سلوكيات عملية إلى تنظير منفصل عن الواقع، ثم حدد مظاهر اللفظية فى التربية العربية فى:
- اللفظية فى الأهداف التربوية؛ حيث تمت صياغتها بشكل لا يعبر عن نواتج سلوكية.
 - اللفظية فى محتوى المناهج الدراسية؛ إذ ينصب الاهتمام على المعلومات النظرية أكثر من تنمية المهارات والقيم والاتجاهات.
 - اللفظية فى طرق التدريس؛ فأكثر المعلمين العرب يعتمدون على أصواتهم أكثر من التقنيات الحديثة فى توصيل المعلومات النظرية لطلابهم ليحفظونها بدورهم.
 - اللفظية فى البحث التربوى؛ فتظل البحوث حبيسة الأدراج ولا يتم تطبيق نتائجها.
 - وحدد المؤلف أسباب اللفظية فى التربية العربية فى :
 - الأسباب الثقافية؛ فالثقافة العربية الراهنة تركز على الكلام دون ربطه بالعمل.
 - الأسباب التاريخية؛ حيث أوجد الاستعمار نظماً تعليمية تهتم بالتعليم النظرى اللفظى.
 - الأسباب الاقتصادية؛ فقيمة الزمن لدى معظم العرب منخفضة لارتباطهم بالزراعة.
 - الأسباب الفلسفية؛ لارتباط التربية العربية بالفلسفة اليونانية المثالية.
 - الأسباب السياسية؛ إذ تتأثر التربية بالشعارات التى تنتهجها السياسة العربية.
- وبعد عرض مظاهر اللفظية فى التربية العربية وأسبابها، انتقل المؤلف إلى تحليل السلطوية المتمثلة فى الماوضوية التربوية، محدداً مفهومها فى ارتباط النظام التربوى بالماضى وانقطاعه عن الحاضر واستشراف المستقبل والنظر إلى قضاياها من منظور الماضى. ثم عرض لمظاهر الماوضوية فى التربية العربية المتمثلة فى:
- الأهداف التربوية؛ حيث تتسم بالثبات النسبى وقلة تحديثها مواكبة للتقدم والتغير الدائم.
 - المناهج الدراسية؛ فيستمر الفرض التعسفى لمناهج كانت سائدة لسنوات.
 - طرق التدريس؛ فالمعلم هو المحور يلقن والطالب يذعن ويستقبل.
 - الإدارة التربوية؛ وتفتقد لمقومات المستقبلية والعلمية والتقانة والديموقراطية والكفاية.

- التقويم التربوى: الذى يهدف فقط إلى إصدار أحكام على المتعلمين وتصنيفهم.
- وعزى المؤلف الماضوية فى التربية العربية إلى عدة أسباب منها:
- الأسباب الثقافية؛ حيث التركيز على التغنى بأمجاد الماضى والتمسك به بشدة.
- الأسباب السياسية؛ حيث يتم توظيف التعليم للإبقاء على النظام السياسى السائد.
- الأسباب التاريخية؛ فهناك تمسك بما أوجدته القوى الاستعمارية من نظم تعليمية.
- الأسباب النفسية؛ حيث سادت حالة من اليأس فى إحداث التجديد والتطوير.
- الأسباب الاقتصادية؛ فالالاقتصاد المتردى قتل من فرص تطوير التعليم بأنواعه.

واختتم المؤلف كتابه بالفصل السابع وعنوانه (نتائج السلطوية فى التربية العربية)، محدداً تلك النتائج فى: (١) إعادة إنتاج التسلط، (٢) إضعاف النظام التعليمى، (٣) تسهيل التغريب الثقافى والتربوى بسبب: سعى الغرب إلى الهيمنة على الوطن العربى، تأثير بعض المثقفين العرب المتغربين، قوة الغرب وضعف العرب، التعامل مع التراث العربى الإسلامى، تأثير النظام التربوى العربى بالغرب، (٤) إضعاف التنمية، (٥) زيادة مستوى الاغتراب لدى المعلمين والطلاب، (٦) إعاقة الإبداع، (٧) الملل.

وحدد المؤلف مظاهر التغريب فى التربية والتعليم فى: (١) فرض فلسفة التربية بطريقة تسلطية من قبل النخب التى بيدها القوة والنفوذ، (٢) معظم المناهج الدراسية العربية منقولة من مثيلاتها الغربية، (٣) معظم البحوث التربوية العربية الراهنة تنطلق من أطر غربية، (٤) ضعف مكانة اللغة العربية وقلة اهتمام أهلها بها وتداول كثير من أفراد النخبة المثقفة عليها. وتنعكس مظاهر الدور الاغترابى للتربية العربية على قطبى العملية التربوية أى الطلاب والمعلمين.

أما نتائج الاغتراب المرتبط بالتعليم السلطوى فقد ذكر المؤلف منها: (١) ضعف التحصيل الدراسى، (٢) التسرب من المدرسة، (٣) السلبية، (٤) الهجرة، (٥) الإذعان، (٦) التمرد، (٧) المشكلات النفسية والاجتماعية.

- واختتم المؤلف الفصل بتقديم عدة مقترحات للتخلص من ظاهرة السلطوية منها:
- إقامة العلاقات داخل الأسرة وغيرها من مؤسسات اجتماعية على الحوار والتفاهم.
- إشاعة جو من الأمن والحرية فى جنبات المجتمع بمؤسساته.
- توسيع المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات السياسية.
- عدالة توزيع الثروات وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- تطوير النظم التعليمية العربية بأهدافها وبنيتها وأساليبها.